الأمر على عريضة

المفهوم الضائع

القاضي أنطوان ريمون طعمه

رئيس دائرة التنفيذ في المتن

٢٠١٩

Scanned with CamScanner

الفهرس

	الصفحة
الفصل الأول:النص وملامح الالتباس	١
أولاً:التشريع	٢
ثانياً:الاجتهاد	٣
ثالثاً:الفقه والموسوعات الاجتهادية	٦
الفصل الثاني:تحليل النص	١١
الفصل الثالث:الأمر على عريضة والقرار الرجائي: تقارب أم ابتعاد؟	١٨
أولاً:لجهة الشكل	٢١
أ-نقاط التشابه	٢١
ب-نقاط الاختلاف	٢٢
ثانياً:لجهة الغاية من تقديم كل من القرار الرجائي والأمر على عريضة	٢٥
ثالثاً: لجهة المرجع القضائي المختص في إصدار كل من القرار الرجائي والأمر على عريضة	٣٣
رابعاً:لجهة عدم اتباع مبدأ الوجاهية	٤٢
خامساً:لجهة طبيعة كل من القرار الرجائي والأمر على عريضة	٤٩
الفصل الرابع:شروط وحالات إصدار الأمر على عريضة	٥٥
١-الشرط الأول: المباغتة:	٥٥
٢-الشرط الثاني:العجلة القصوى	٦٠
٣-جهالة هوية الخصم	٦٣
أ-نظرية ابتعاد الخصم	٧١
ب-نظرية انتفاء أي خصم أو نظرية "ماهية التدبير المطلوب"	٧٤

Scanned with CamScanner

الفصل الخامس:بعض الحالات العملية للأوامر على العرائض ٧٩
أولاً:قرار منع السفر ٧٩
أ-:قرار منع سفر المدين ٨٠
ب-:قرار منع سفر الأولاد ٩٠
ثانياً:قرار وقف التنفيذ ٩٣
ثالثاً:جرد الموجودات ٩٨
رابعاً:الحراسة القضائية ١٠٠
خامساً:وقف الأعمال ١٠١
سادساً:وقف صرف الشيكات ١٠٥
سابعاً:قضايا الحريات العامة ١١٣
أ-القضايا الإعلامية ١١٣
ب-الحق في الصورة ١٢٤
ج-لجهة عقد المؤتمرات الحزبية ١٢٩
د-لجهة قرينة البراءة ١٣٦
هـ-لجهة المس بالعقائد الدينية ١٤١
ثامناً:الأمر على عريضة والتأكيد على مبدأ فصل السلطات ١٤٥
تاسعاً:الأمر على عريضة وحماية الحيوان ١٤٩
الفصل السادس:البحث عن الأدلة ١٥٩
أولاً:الهدف من نص المواد /٣١١/ و/٣١٢/و/٣٣٦/أ.م.م ١٦١
ثانياً:في الاختصاص الوظيفي ١٦١
ثالثاً:لجهة الشروط العامة لاتخاذ التدبير التحقيقي ١٦٦
أ-العجلة ١٦٧

Scanned with CamScanner

ب-عدم التطرق الى أساس النزاع ١٧٦
رابعاً:القاضي المختص باتخاذ التدبير التحقيقي ١٨٣
خامساً:التدابير التي يمكن اتخاذها سنداً للمواد ٣١١و٣١٢و٣٣٦أ.م.م ونطاقها ١٩٣
أ-المعاينة ١٩٣
ب-تسليم المستندات ١٩٨
سادساً:الإجراءات المرتبطة باتخاذ التدابير التحقيقية وطرق الطعن بها ٢٠٠
أ-القاضي المختص مكانياً لاتخاذ التدبير ٢٠٠
ب-إجراءات اتخاذ التدبير وتنفيذ المهمة ٢٠٦
ج-الإجراءات التي تلي إيداع الخبير تقريره في الملف ٢٠٧
د-طرق الطعن بالقرار الذي يقضي بتدبير تحقيقي ٢٠٧
الفصل السابع:الأمر على عريضة واتصاله بقضايا التنفيذ ٢١١
الفصل الثامن:الأمر على عريضة والقانون الطبيعي ٢١٧
أولاً:عرض تاريخي للموضوع ٢١٧
ثانياً:علاقة الأمر على عريضة بالقانون الطبيعي:حالات تطبيقية ٢٢٥
ثالثاً:تكريس بعض قواعد القانون الطبيعي بقانون وضعي داخلي ٢٣٥

Scanned with CamScanner